

العنوان:	أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية
المصدر:	دراسات - العلوم الإدارية
الناشر:	الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	عمر، بلال فايز
مؤلفين آخرين:	الشعار، إسحق محمود، زلوم، نضال عمر(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج 41, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الصفحات:	240 - 258
رقم MD:	526149
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلوم الإدارية، الأداء المالي، المسؤولية الاجتماعية، التحليل الإحصائي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/526149

أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية

بلال فايز عمر، اسحق محمود الشعار، ونضال عمر زلوم *

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى اختبار أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية من خلال دراسة أثر كل نشاط من الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات) على الأداء المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى (المضمون)، من خلال تطبيق مؤشر معد خصيصاً للشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، وبلغت عينة الدراسة 58 شركة عن الفترة الواقعة ما بين (2005-2009). واستخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي. وتوصلت الدراسة الى نتائج تفيد بأن الإستثمار في الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات يؤدي إلى تحسين الأداء المالي، ولم يؤثر في باقي الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي.

الكلمات الدالة: الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية، الأداء المالي، الشركات الصناعية الأردنية.

المقدمة

المسؤولية الاجتماعية لتحقيق أهداف مختلفة منها: تحسين صورة الشركة، وتعزيز الروح المعنوية للموظفين فيها، وتحسين معدلات المحافظة على الموظفين داخل الشركة وعدم تسربهم للخارج، وبناء علاقات سليمة مع الحكومات والمجتمعات المحلية، والاستجابة للتوقعات المتزايدة للعملاء والفئات الاجتماعية (Henderson, 2007; Tsoutsoura, 2004).

وبناء على هذا، يعد مفهوم الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية من الأمور التي تهم الشركات وتتدخل في نطاق ممارساتها، لان الاستثمار في أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية من الأمور الهامة التي يجب مراعاتها من قبل الشركات، ولا سيما في تأثيرها على الأداء المالي.

وقد تناولت العديد من الدراسات الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الجوانب المختلفة لأداء الشركات، مثل سمعة الشركة (Brammer & Millington, 2005)، ورضا المستهلك (Luo & Bhattacharya, 2006). وعلى الرغم من ان هناك دراسات أشارت إلى وجود علاقات إيجابية بين الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والعديد من جوانب أداء الشركات، إلا أن الآثار الإيجابية المترتبة عن الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات لا

نتيجة للتطور الكبير في الحياة الاقتصادية بشكل عام، وتطور الشركات وزيادة أنشطتها بشكل خاص فقد تطورت النظرية المحاسبية، وظهرت العديد من الأفكار المحاسبية وتطورت لمواجهة التغييرات في الحياة الاقتصادية، ومن هذه الأفكار المحاسبية التي ظهرت وحظيت بالاهتمام منذ أكثر من ثمانية عقود ما اصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية (جربوع، 2007)، وعلى اعتبار أن المحاسبة نظام يتفاعل مع البيئة وغير منفصل عنها ويعمل باستمرار على التكيف مع التغييرات البيئية، وانطلاقاً من منظور ان الشركة جزء من بيئتها تؤثر وتتأثر بها، فان الامر يستوجب تكييف النظام المحاسبي مع اية تغييرات في بيئة الشركة (عبد الحسين، 2006). ولقد لوحظ زيادة الاهتمام من قبل الشركات في الوقت الحاضر بمختلف أنشطتها تجاه الايفاء بالمسؤولية الاجتماعية للاستجابة لمطالب عملائها (Bremner, 2009). اذ تنفذ الشركات أنشطة محاسبة

* كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة البترا، عمان، الأردن؛ وكلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن (2،3). تاريخ استلام البحث 2012/3/13، وتاريخ قبوله 2014/3/6.

الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على الموجودات للشركات الصناعية الأردنية.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق المساهمين للشركات الصناعية الأردنية.

نموذج الدراسة

تركز الدراسة على قياس الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والذي يتكون من الأنشطة التالية: الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات (Inoue & Lee, 2011; KLD, 2010; Guthrie et. al, 2008; Mahoney & Roberts, 2007; Hossain et. al, 2006; Gao et. al, 2005; Haniffa & Cooke, 2005)، وأثر ذلك على الاداء المالي والذي يتكون من المؤشرات التالية: العائد على الموجودات، العائد على حقوق المساهمين، ومن الدراسات التي استخدمت هذا الأسلوب دراسات (Mahoney & Roberts , 2007; Fauzi et. al., 2007; Waddock & Graves, 1997).

ويوضح الشكل (1) النموذج المقترح لقياس الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الإطار النظري

تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية ظاهرة حديثة نسبياً تبلورت صورتها بعد أن اتجهت اقتصاديات الدول الحديثة نحو المساعدة في تحقيق التكافل الاجتماعي. ويسبب الدور المحوري الذي تؤديه المحاسبة في الشركات أصبحت المحاسبة عاملاً أساسياً في السعي لتحقيق التكافل الاجتماعي للمجتمع ككل بعد ان كانت مسؤوليتها في السابق تقتصر على تحقيق الرفاه الاقتصادي للمساهمين (البناء، 1988). ولقد تطورت المحاسبة مع تطور العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح، ففي البداية كانت الوحدة الفردية التي يملكها صاحبها، والتي تجمع بين شخصيتها وشخصية الملاك، مما أدى إلى ظهور مفهوم الملكية المشتركة، ومع بدايات ظهور الشركات المساهمة، أصبحت الشركة لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن ملاكها، أي أن الملاك لا يديرون الشركة، مما تمخض عنه توكيل أطقم لإدارة الشركات، وفي المرحلة الأخيرة من التطور الذي ترافق مع ازدياد حجم الشركات وازدياد تأثيرها وتوسع نطاق أصحاب المصالح ليضاف إليهم الموظفون

تزال غير حاسمة (Godfrey & Hatch, 2007; Margolis & Walsh, 2003; McWilliams & Siegel, 2000).

وبناء على ذلك، ثمة حاجة للتأكد من كيفية مشاركة الشركات في مختلف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والتي قد تؤثر في الأداء المالي لتلك الشركات، والذي من أجله برزت الحاجة لهذا البحث لدراسة أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتيح الفرصة للتعرف على واقع الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من خلال مؤشر معد خصيصاً لدراسة هذه المسؤولية الاجتماعية، وقد نتيج هذه الدراسة للباحثين مقارنة نتائجها مع نتائج الدراسات للقطاعات الأخرى (المالي، الخدمات)، وأيضاً مقارنتها مع نتائج البلدان الأخرى في الدول النامية والمتقدمة. كما تقدم الدراسة لمديري الشركات المساهمة العامة رؤية واضحة في مجالات أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي من شأنها أن تحسن الأداء المالي لهذه الشركات. وبشكل أكثر تحديداً، فإن هذه الدراسة قد تساعد الإدارة في التنبؤ بالآثار المتفاوتة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، وبالتالي المساعدة في وضع استراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية أكثر ملاءمة من ناحية تطبيقها في الشركات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

2- قياس أثر الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، سيقوم الباحث باختبار أثر الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي المتمثل في متغيرين هما: العائد على الموجودات، العائد على حقوق المساهمين، من خلال تحليل الانحدار لمعرفة الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية التي تؤثر في الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

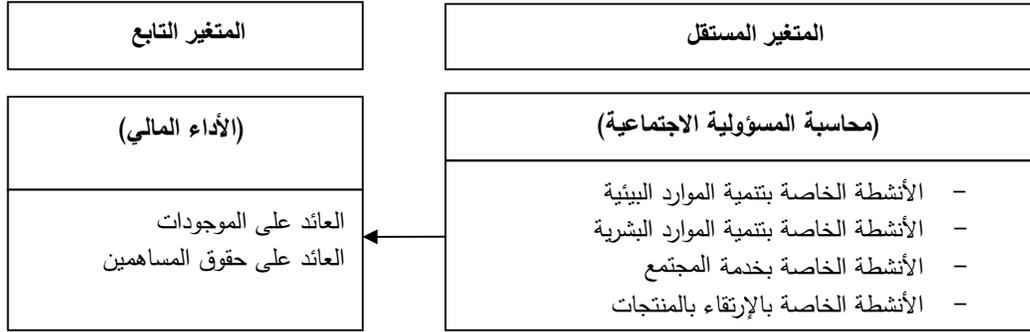
فرضيات الدراسة

تبحث الدراسة في الفرضيات الآتية:-

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن

والحكومة والبيئة والمجتمع، وبذلك أضافت المحاسبة الى جملة أهدافها بعداً جديداً وهو البعد الإجتماعي ما أدى إلى ظهور مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية (بدوى، 2007، ص31).

الشكل (1) النموذج المقترح لقياس أثر الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة



لأنه يحتوي على مضامين مفيدة لكل من الشركات والمنظمات التي لا تستهدف الربح (شعاعه، 1991). وأخيراً فإنه بالرغم من أن الكتابات الحالية في تسمية مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية تفضل مفهوم المراجعة الاجتماعية إلا أن هذا المفهوم غير مناسب أيضاً لعدة أسباب. فتاريخياً كان للمحاسبة وظيفتان رئيستان هما: إعداد التقارير الداخلية (للإدارة)، وإعداد التقارير الخارجية (للأطراف الخارجية)، فالوظيفة الأولى كان هدفها إخبار المديرين بموقفهم المالي لتساعدهم على اتخاذ القرارات، وبانفصال الإدارة عن الملكية ظهرت الحاجة إلى الوظيفة الثانية التي تهدف إلى المحافظة على حقوق المساهمين، وتبع ذلك صدور القوانين المنظمة لتدفق المعلومات من الإدارة إلى المساهمين. وإلى جانب هذا التطور في إعداد التقارير تطورت مهنة المراجعة، وبالمثل تطورت المحاسبة والمراجعة عن المسؤوليات الاجتماعية، وهذا يعني أننا يجب أن نطور نظاماً لقياس وإعداد التقارير عن العمليات الاجتماعية للمستفيدين الداخليين والخارجيين قبل أن نبدأ في مراجعة هذا النظام، لذلك فإن مفهوم المراجعة الاجتماعية يعد غير منطقي حالياً (مطر، 2004، ص416).

ولقد عرف معهد المحاسبة الاجتماعية والأخلاقية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في أنها "تهتم بالمعرفة حول تأثير شركة ما على المجتمع وكذلك حول العلاقة مع أصحاب المصالح، وهم جميع المجموعات التي تؤثر أو تتأثر بأنشطة الشركة" (الفاذغ، 2008، ص264). كما عرفها الفداغ (2008 ص

مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

هناك خلط بين ما يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، والمحاسبة البيئية، والمحاسبة الاجتماعية، والمراجعة الاجتماعية. وفيما يلي عرض يوضح الفرق بين هذه المفاهيم. ففي فترة السبعينات من القرن الماضي لقيت محاسبة المسؤولية الاجتماعية اهتماماً ملحوظاً، تلاها خلال الثمانينات وحتى منتصف التسعينات من القرن الماضي إهمال واضح، وصل إلى حد التجاهل الكامل من مراجع البحث المحاسبي العلمي (محمد، 2000، ص225). أما المحاسبة البيئية فقد بدأت تظهر في السبعينات من القرن الماضي، وقد استمر الاهتمام البحثي بها ببطيئاً، إلى أن لاقت انبعاثاً من جديدة خلال تسعينيات القرن الماضي، ومع دخول القرن الحادي والعشرين بدأت كل من محاسبة المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة البيئية تتكاملان معاً وتحوزان على اهتمام العلوم الإدارية، لتصبح تسمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي البديل لهما (حنان، 2003، ص247).

أما ما يميز المحاسبة الاجتماعية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية، فهي أن المحاسبة الاجتماعية فرع من فروع المحاسبة والتي تعني المحاسبة القومية (المحاسبة وفق النظام المحاسبي الموحد)، بينما محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعني قياس أثر الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للشركات مثل حماية البيئة والمجتمع (محمد، 2000، ص226).

كذلك الحال نجد أن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ذو معنى أشمل من محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات،

السياسية السائدة في كل مجتمع تفرض على الشركات سلوكيات معينة لأدائها. وفي نفس الوقت تحدد تلك القيم والمفاهيم سلوكيات الشركات المقبولة أو المرفوضة اجتماعياً. فعلى سبيل المثال نجد أن عدداً من الشركات الأمريكية تتنافس في الإعلان لعمل توصيلات خاصة لأجهزة التلفزيون بالمنزل، لتقديم أفلام وعروض ذات طبيعة خاصة، ولا يثير مثل هذا التصرف أية ردود فعل سلبية لدى أفراد المجتمع الأمريكي تجاه سلوكيات مثل هذه الشركات، وفي المقابل يعد ذلك سلوكاً مرفوضاً تماماً في المجتمعات العربية والإسلامية، كما أن مشاكل التفرة العنصرية بسبب اللون والإجهاض تجد صداها في مجتمعات كالمجتمعين الأمريكي والفرنسي، ويتوقع أفراد تلك المجتمعات من الشركات، أن يكون لها دور في حلها أو المساهمة في التخفيف من حدتها. وفي نفس الوقت، فإن مثل هذه القضايا الاجتماعية لا وجود لها على الإطلاق في مجتمعات كالمجتمع الأردني أو السعودي (حنان، 2003، ص255).

وبالرغم من الصعوبات انفة الذكر التي تواجه عملية تحديد الإطار العام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً بين الأدبيات على أربعة أنشطة اجتماعية أساسية يمكن أن تمارس من خلالها الشركات مسؤولياتها الاجتماعية. ومع أن هذا الإطار يحتوي على أربعة أنشطة اجتماعية فقط، فإنه باستعراض ما اشتمل عليه كل نشاط من أنشطة فرعية يتضح احتواؤه على نطاق واسع من المتغيرات الاجتماعية للشركات (بدوي وعثمان، 2000، ص475)، ونجد ذلك يتوافق مع ما تم وضعه من قبل جمعية المحاسبين القومية في الولايات المتحدة الأمريكية (ميدة، 2005)، وهذه الأنشطة الأربعة يمكن توضيحها على النحو التالي:

1- الأنشطة الخاصة بتتمة الموارد البيئية:

تعد هذه المجموعة من الأنشطة من أهم مجموعات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية، والتقدم التقني وما نتج عنه من زيادة المخلفات الصناعية، مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات (خامرة، 2007)، فضلاً عن تأثير هذه المجموعة على نوعية الحياة، حيث أن أثره يمتد على ما تتحملة ميزانية الدولة من نفقات. إذ تخصص المجالس البلدية 20% من ميزانيتها للتخلص من المخلفات الصلبة خاصة في الدول الصناعية (بدوي، 2007، ص81). وتتضمن هذه المجموعة المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للشركة بحيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ، والحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة الشركة لنشاطاتها التي تؤثر على البيئة، بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالشركة والمحافظة على

264) على أنها "عبارة عن تحليل منظم لتأثيرات شركة ما على المجتمعات المهتمة أو أصحاب المصالح مع مدخلاتها كجزء من البيانات التي يتم تحليلها لأغراض القوائم المالية" (الفداغ، 2008، ص264).

ويلاحظ من التعريف المشار إليها أعلاه في أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعني توسيع نطاق المحاسبة بحيث لا تبقى التزامها محصوراً في المحافظة على المساهمين فقط بل تمتد لتشمل مصالح المجتمع، مثل الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالموظفين في الشركة والمعلومات عن المنتجات والخدمات الاجتماعية، وكذلك معلومات عن محافظة الشركة على الموارد البيئية، بالإضافة إلى معلومات عن الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي، وذلك كله بهدف الوصول إلى التكافل الاجتماعي (بدوي وعثمان، 2000، ص475).

نطاق محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

يتحدد نطاق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في إطار الأنشطة الاجتماعية للشركة، وبعد تحديد نطاق هذه الأنشطة أمراً ضرورياً كخطوة أولى للتعرف على البيانات الاجتماعية، بهدف التوصل إلى نموذج محاسبي يأخذ في اعتباره جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية القابلة للقياس والتقرير عنها بطريقة عملية تفيد في تقييم المسؤولية الاجتماعية (بدوي وعثمان، 2000، ص 474). وهناك صعوبة في تحديد إطار عام للمسؤولية الاجتماعية، وبالتالي تحديد إطار عام لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، ويرجع السبب في ذلك إلى العوامل الآتية:

1- العامل الزمني: إن أنشطة المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة (غير مباشرة) تتغير من زمن إلى آخر تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة (بدوي، 2007، ص79). فمن الصعب تحديد مجموعة ثابتة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية. فأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي قد تصلح في مجتمع ما وزمن ما، قد لا تصلح لنفس المجتمع في زمن لاحق. فعلى سبيل المثال ظاهرة تعاطي بعض الشباب للمخدرات لم يكن لها وجود منذ فتره زمنية سابقة، ولم يكن في مقدور المجتمع أن يتوقع إمكانية انتشارها، ومن ثم فإن الأمر لم يكن ذا معنى على الإطلاق لو أن احداً قد طالب الشركات منذ عشرين عاماً مضت أن يكون لها دور في مكافحة ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات من قبل بعض فئات الشباب (الفضل واخرون، 2002، ص170).

2- العامل المكاني: ان الأنشطة الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر وفق اختلاف الثقافات، فالقيم الدينية والمفاهيم

إدارة الشركة المدرجة في السوق المالي إلى إعداد تقرير سنوي عن أعمال الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، وإلى تزويد الهيئة بهذا التقرير. كما توجب المادة (4/ب) تضمين التقرير عدة أمور منها:

* الفقرة (1): "وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها"

* الفقرة (8): "وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها التي لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية، والإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية"

* الفقرة (9): "الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة"

* الفقرة (18): "المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفيذية خلال السنة المالية بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها"

* الفقرة (19): "بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية"

* الفقرة (21): "مساهمة الشركة في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي"

محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مقدمة

يعد الأداء المالي من الجوانب الهامة في تقييم أداء الشركات عموماً، وتزداد تلك الأهمية إذا انطلقنا من فكرة غياب مفهوم تام للأداء المالي ومحدداته، فكل طرف يفسره بما يخدم مصالحه. فالمساهم يسعى لتعظيم ثروته، فيما تهدف الشركة إلى الاستمرار والبقاء، والموظف يعزف على وتر رفع الأجور والحوافز، والجهاز الحكومي يهدف إلى إنماء حصيلة الضرائب، والمجتمع يود وينتظر الرخاء الاقتصادي ورفاهية الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية (عبد الغني، 2006). كما يعد استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمديرين في عمليات تقييم الأداء في مختلف الشركات، وذلك للإبلاغ عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في الشركة، حيث أن القدرة الإيرادية تعني قدرة الشركة على توليد الإيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو

الموارد الطبيعية. وتعد هذه المجموعة من أهم مجموعات محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظراً لما تسببه من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه والهواء والتربة (جربوع، 2007).

2- الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية:

تمثل الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية مجموعة داخلية من مجموعات محاسبة المسؤولية الاجتماعية (الفضل وآخرون، 2002، ص171). ويتضمن هذا المجال تأثير أنشطة الشركة على الأشخاص العاملين فيها كالموارد البشرية التي تسهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف الشركة (حنان، 2003، ص261)، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف الموظفين بشكل عام، كإجراءات الاستقطاب والتعيين، وبرامج التدريب المتاحة للموظفين، والتسهيلات المقدمة لتعليم الموظفين وأسره، ومستويات الرواتب والأجور، وخطط الحوافز المعنوية للموظفين، وتقديم التأمين الصحي المجاني، وتقديم وسائل الأمن الصناعي، واتباع سياسات تحقق الرضا الوظيفي (Rahahleh & Sharairi, 2008).

3- الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع:

يتضمن نطاق هذه المجموعة الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع للمجتمع المحلي أو المجتمع عموماً، مثل الإسهام في الرعاية الصحية وبرامج الحد من الأمراض والأوبئة، وإفصاح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، وإقامة حضانات لأطفال المنطقة، ودعم الجمعيات الخيرية. ويلاحظ إن غالبية الأنشطة تتسم بالإختيارية والإلتزام الطوعي من قبل الشركة مما يعزز من استمرارية الشركة وتواصلها مع المجتمع المحلي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (Gray et. al, 1995).

4- الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات:

يتضمن نطاق هذه المجموعة الأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع الزبائن من حيث تحقيق رضاهم عن المنتج أو الخدمة، وتتضمن هذه الأنشطة المظاهر النوعية للمنتجات مثل صلاحيتها للإستخدام وتقديم المنافع المرجوة منها، وكذلك أثرها على تلوث البيئة، إضافة إلى تحقيقها لرضا المستهلك. كما أن هناك أنشطة أخرى متعلقة بالصدق في الإعلان عن المنتج أو الخدمة، ووضوح طريقة الإستخدام، وانخفاض المخاطر المرتبطة بهم (Hossain et. al, 2006).

التشريعات الداعمة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية

استناد إلى المادة/ 12 / ف من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 والتعليمات الصادرة بموجبه، أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات "إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق" التي تدعو في المادة (4) مجلس

الإستثنائية، بينما القدرة الكسبية تعني قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها الجارية والرأسمالية أو الإستثنائية من أجل مكافأة عوامل الإنتاج (الدعاس، 2010).

تعريف الأداء المالي وقياسه

الأداء المالي: هو مدى النجاح المالي الذي تستطيع فيه الشركات أن تعظم ثروة ملاكها وذلك من خلال الحصول على أعلى عائد ممكن لاستثماراتهم، وتوجد مقاييس متعددة لقياس الاداء المالي، ويعتبر العائد على الموجودات، والعائد على حقوق المساهمين من أكثرها شيوعاً، وهذه المقاييس استخدمتها كل من الدراسات (Mahoney & Roberts, 2007; Fauzi et. al., 2007; Waddock & Graves, 1997).

العلاقة بين الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي

إن الجدل القائم في العلاقة بين الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي يتضمن قضية أساسية للشركة هي اتجاه العلاقة (سلبى أم ايجابي أم محايد) (Fauzi, 2007; Mahoney & Roberts, 2007; Fauzi et. al., 2007). حيث أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يكلف الشركات مالياً، وللتعويض عن هذه التكاليف تتوقع الشركات الحصول على فوائد إجتماعية واقتصادية (Guney, 2010). ولإثبات هذه العلاقات فإن عدة دراسات قد تم تنفيذها وتم إيجاد علاقة بين الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي (Orlitzky et. al, 2003; McWilliams and Siegel, 2000; Griffin and Mahon, 1997; Waddock and Graves, 1997; Pava and Krausz, 1996)، وبناءً على ما جاء في الدراسات السابقة، فإن اتجاه العلاقة بين الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي قد يتخذ أحد الإتجاهات الآتية:

أ- **الاتجاه السلبي:** إن الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد يجادلون بأن الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تؤدي إلى تكبد الشركة تكاليف تؤدي إلى التقليل من ارباح وثروة المساهمين. ويتفق هذا التوجه مع وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي، والأساس المنطقي لهذه العلاقة يقوم على ان الإنتهازية الإدارية التي تعمل على تخفيض الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية، مما يؤدي إلى ازدياد الربحية، وبالتالي زيادة التعويضات للإدارة، وسوف يحاول المديرون تحويل الانتباه عن طريق الإنفاق على برامج اجتماعية واضحة عندما يصبح الأداء المالي ضعيفاً (Wright and Ferris, 1997).

ب- **الاتجاه المحايد:** نجد أن هذا الاتجاه مدعوم من

الحجة القائلة بان البيئة التي تعمل فيها الشركات معقدة وغير مباشرة، كما يبرر عدم وجود هذه العلاقة على أساس نظرية العرض والطلب (توازن السوق). وذلك بافتراض أن تكلفة الانشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية يمكن أن تتم موازنتها من خلال تخفيض التكاليف الأخرى الجارية (McWilliams & Siegel, 2000). ويتفق هذا التوجه مع عدم وجود أثر بين الإفصاح عن الانشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي (Linthicum et. al, 2010; Raar, 2007; Alexander & Buchholz, 1978).

ج- **الاتجاه الإيجابي:** وفقاً لهذا الاتجاه فان الشركات من الممكن أن تحقق أرباحاً من خلال الإستثمار في الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال إنتاجية الموظفين المحسنة وتخفيض التكاليف أيضاً، كما أن الشركات التي تستثمر في الأنشطة الاجتماعية تتجنب الضرائب الحكومية من خلال إعفاء المبالغ المنفقة في الأنشطة الاجتماعية من الضريبة، وتخفف التعرض الى المخاطر وتعمل على التوسع في منتجاتها (Shane and Spicer, 1983)، ولقد وجدت العديد من الدراسات أن العلاقة بين الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي كانت إيجابية (Orlitzky et. al, 2003; Pava and Krausz, 1996).

أضف الى ذلك وجدت بعض الدراسات نتائج متناقضة، ومن هذه التناقضات وجود علاقات موجبة لبعض الأنشطة ونتائج اخرى غير حاسمة لأنشطة أخرى في نفس الدراسة (Griffin and Mahon, 1997)، وأخرى توضح وجود علاقات موجبة وسالبة ضمن نفس الدراسة (Kang et. al, 2010)، وهناك بعض الدراسات وجدت حالة عدم يقين (نتائج غير حاسمة) حول العلاقة بين الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي. ويرى البعض أن السبب في حالة عدم اليقين للعلاقة بين الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي يرجع إلى مشكلة قياس محاسبة المسؤولية الاجتماعية (Ullmann, 1985).

الدراسات السابقة

استهدفت دراسة (Hossain et. al, 2006) التحقق من طبيعة التقارير الاجتماعية والبيئية في التقارير السنوية للشركات، حيث درست العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية والخصائص العديدة للشركات في بنغلاديش، عن طريق تحليل التقارير السنوية لجميع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة دكا. وتم استخدام المتوسط الحسابي كمقياس للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في

الأداء الاجتماعي للشركات والأداء المالي وسلوك المساهمين. وذلك عن طريق تحليل التقارير السنوية لـ 300 شركة من الشركات المدرجة في بورصة تورونتو. وأشارت النتائج أنه لا توجد علاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي، على الرغم من وجود علاقات هامة بين المقاييس المنفصلة للأداء الاجتماعي للشركات بشأن الأنشطة البيئية والدولية من جهة والأداء المالي من جهة أخرى. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين الأداء الاجتماعي وعدد المستثمرين في أسهم الشركات. كما وجدت أن هناك علاقة بين المقاييس المنفصلة للأداء الاجتماعي للشركات بشأن أنشطتها الدولية وجودة المنتج وعدد المستثمرين في أسهم الشركات.

واستهدفت دراسة (جربوع، 2007) إلى التعرف على مدى وجود شركات أعمال من الشركات والمؤسسات، مهتمة بممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة، وتم تصميم استبانته وزعت على (70) من المديرين الماليين والمحاسبين في الشركات الفلسطينية، واتضح من نتائج الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين. كما أظهرت أن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى اليوم بشكل قاطع، كما أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات أنها نشاط يمكن ضبطه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وبالتالي يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتائجه بشكل موضوعي.

وناقشت دراسة (Guthrie et. al, 2008) تطوير إطار لإعداد التقارير الاجتماعية والبيئية الخاصة بصناعة الأغذية والمشروبات الأسترالية وكذلك تقييم التقارير الاجتماعية والبيئية للشركات داخل الصناعة، وذلك عن طريق أسلوب تحليل المحتوى. وتكونت عينة الدراسة من (19) شركة من شركات الأغذية والمشروبات الأسترالية من بين أعلى (500) شركة أسترالية وفقاً للقيمة السوقية، وأشارت النتائج أن هناك تقارير للشركات أكثر إفصاحاً في صناعة معينة في مجال التقارير الاجتماعية والبيئية، وأن هناك حاجة لإفصاح خاصة بالصناعة. وأشارت الدراسة إلى أن الشركات تميل إلى الإفادة من مواقع الشركات على الانترنت لتقديم تقاريرها الاجتماعية والبيئية أكثر من التقارير السنوية، مما يشير إلى حاجة الباحثين للنظر في وسائل الإعلام البديلة.

وقامت دراسة (Ndemanga & Koffi, 2009) بمناقشة ما إذا كان لهيكل الملكية للشركات وقطاع الصناعة تأثير على أنشطة المسؤولية الاجتماعية والأداء للشركات، وذلك عن

بنغلاديش، وقد أظهرت نتائج الدراسة اختلافات كبيرة في مستويات الإفصاح الاجتماعية والبيئية، كما أظهرت هذه الدراسة أن عدداً قليلاً جداً من الشركات في بنغلاديش تبذل جهوداً لتوفير الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية على أساس طوعي، والتي معظمها ذات طابع نوعي. وأظهرت الشركات في بنغلاديش أن لديها أدنى مستويات الإفصاح الاجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً كبيراً من الشركات التي تكبدت خسائر خلال الفترة قيد الدراسة أظهرت مستوى متدنياً في الإفصاح. في حين أن أعلى درجات الإفصاح كان في الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الكبرى.

وهدف دراسة (عبد الحسين، 2006) إلى قياس مستوى إدراك إدارات الشركات الصناعية العراقية للمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، وكذلك بيان مستوى إفصاح هذه الشركات عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية الخارجية، واستخدم الباحث في الدراسة استبانتيين لجمع البيانات اللازمة لها، وتكونت العينة التي أجريت عليها الدراسة من (78) فرداً من الإدارات الوسطى والعلوية لـ (30) شركة صناعية ومن القطاعات الثلاثة (عام، مختلطة، خاص) للاستبانة الأولى و(30) فرداً للاستبانة الثانية من المديرين الماليين أو مساعديهم في نفس الشركات، وأظهرت النتائج أن إدارات هذه الشركات تترك وبشكل عال مسؤوليتها الاجتماعية في المجالات الأربعة، كما أن هناك تندياً في إفصاح الشركات الصناعية عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية الخارجية، وذلك نتيجة عدم تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعدم وجود أنظمة وتعليمات مهنية أو حكومية تلزم الشركات بذلك، فضلاً عن عدم تحديد طريقة وأسلوب العرض في هذا المجال.

فيما ناقشت دراسة (Fauzi et. al, 2007) العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي للشركات لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة بينهما. بالإضافة إلى ذلك، فإنها درست إذا ما كان حجم الشركة أو الصناعة يؤثر في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي لها في اندونيسيا، وذلك عن طريق تحليل التقارير السنوية لـ (383) شركة مختارة من الشركات المدرجة في سوق جاكارتا للأوراق المالية، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء الاجتماعي للشركات والأداء المالي للشركات، كما لم تجد الدراسة بأن حجم الشركة كان له تأثير إيجابي كبير على العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي للشركات.

وناقشت دراسة (Mahoney & Roberts, 2007) العلاقة بين

حين لا يوجد أثر كبير للجوانب الإيجابية والسلبية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على الربحية. أما بالنسبة لصناعة الطيران، وجدت الدراسة أن هناك تأثيراً سلبياً للجوانب الإيجابية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على الربحية، بينما يوجد أثر سلبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة.

وهدف دراسة (Inoue & Lee, 2011) إلى تصنيف المسؤولية الاجتماعية للشركات في خمسة أنشطة على أساس أنشطة طوعية، ودراسة الكيفية التي سيؤثر بها كل نشاط في الأداء المالي للشركات في أربع صناعات ذات صلة بالقطاع السياحي (شركات الطيران، والنوادي السياحية، والفنادق، والمطاعم). وقد تم تحليل التقارير السنوية لعينة الدراسة المكونة من (74 شركة طيران، 59 نادياً سياحياً، 51 فندقاً، 183 مطعماً) من الشركات ذات الصلة بالقطاع السياحي. وكشفت النتائج أن كل نشاط له أثر متباين على كل من الربحية والإستمرارية، وهناك آثار مالية مختلفة عبر الصناعات الأربع. وتوفر هذه النتائج لمديري السياحة مؤشرات حول أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي من شأنه أن يحسن أداء شركاتهم مالياً.

وهدف دراسة (فرح والهنداوي، 2011) البحث في مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وبيان أثر كل من حجم الموجودات وحجم المبيعات على درجة الإفصاح. وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لقياس مدى الإفصاح في التقارير المالية، وقد أجريت الدراسة على (72) شركة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات، إلا أن الإفصاح ما يزال دون المستوى المطلوب حيث لم تتجاوز النسبة المئوية للإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية (43%) لعامي الدراسة (2007) و(2008). وكانت أعلى نسبة إفصاح حول أنشطة حماية البيئة، حيث بلغت (73.6%) و(69.4%) على التوالي لعامي الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة احصائية لحجم الموجودات، وحجم المبيعات على مستوى الإفصاح الإجمالي.

كما هدفت دراسة (Macarulla and Talalweh, 2012) إلى التعرف على مستوى الإفصاح للمسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات السعودية المدرجة في سوق الرياض المالي والتعرف على العلاقة بين مستوى الإفصاح وخصائص هذه الشركات. أشارت النتائج إلى أن مستوى الإفصاح في الشركات السعودية منخفض بشكل واضح. كما أظهرت النتائج

طريق أسلوب تحليل المحتوى. وتكونت عينة الدراسة من (40) شركة من الشركات المدرجة في بورصة ستوكهولم و(9) شركات مملوكة للدولة. وأشارت النتائج إلى أن بعض الأطراف مؤيدون للمسؤولية الاجتماعية للشركات مثل الحكومة ومؤسسات الاستثمار، حيث تمارس المزيد من الضغوط على الشركات التي تستثمر فيها لكي تكون أكثر اهتماماً في الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة بأن هناك علاقة طردية قوية بين قطاعات معينة (مثل النفط والغاز والعقارات والصيدليات والنقل والبناء والتشييد والطاقة) وبعض مؤشرات الأداء البيئي (مثل الإبلاغ عن كمية ونوعية المواد المعاد تدويرها والمبادرات للحد من استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة، والمبادرة لتوفير الطاقة النظيفة).

أما دراسة (العناتي، 2009) فقد هدفت إلى قياس الدور الذي تلعبه شركات الاتصالات الأردنية من هواتف أرضية ثابتة وخطوية متنقلة في تنمية مجتمعها المحلي، بدءاً من دورها في الحد من مزار التلوث الإشعاعي، وإسهام هذه الشركات في توفير فرص العمل، مما يسهم في الحد من البطالة إضافة إلى دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل البيانات الخاصة بمجتمع الدراسة التي حصل عليها الباحث من المقابلات الشخصية والدراسة المتفحصية لتقارير محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات الأردنية، وقد أجريت الدراسة على ثلاث شركات اتصالات أردنية (مجموعة اورنج، الشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين)، شركة أمنية). وتوصلت الدراسة إلى أن شركات الاتصالات الأردنية تسهم في تنمية مجتمعها المحلي الذي تعمل فيه عن طريق دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية بدرجة متوسطة حوالي (56%) وأن هناك تبايناً واضحاً بين أداء شركات الاتصالات الأردنية في تنمية مجتمعها المحلي الذي تعمل فيه عن طريق توافر فرص عمل دون أن يكون لديها حاجة فعلية، حيث أنها توفر فرص عمل عند حاجتها الفعلية، لما تتحملة الشركات من تكاليف مقابل توفير فرص عمل.

كما ناقشت دراسة (Kang et. al, 2010) فحص الجوانب الإيجابية والسلبية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للفنادق والنوادي السياحية والمطاعم وشركات الطيران الأمريكية، وذلك من خلال أسلوب تحليل المحتوى. وأشارت النتائج إلى وجود تفاوت بين الصناعات المختلفة، ومن هذه النتائج وجود أثر إيجابي للجوانب الإيجابية لأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات على قيمة الشركة، في

الستة أشهر الأولى من العام الحالي 2009 (البنك المركزي، 2011).

وقد قام الباحث بإجراء المسح الشامل لمجتمع الدراسة بحيث تم اختيار الشركات ضمن عينة الدراسة إذا حققت الشروط التالية:

1- أن تكون ضمن الشركات الصناعية المساهمة العامة.
2- أن تكون الشركة مدرجة في لوائح بورصة عمان خلال الأعوام من 2005 إلى 2009 لأغراض التحليل الإحصائي (Mahoney & Roberts, 2007; Fauzi et al; 2007).

3- أن تكون نسب الأداء المالي للشركة ذات دلالة لقياس الأداء المالي، بحيث يتم استثناء النسب ذات القيم المضللة (مثل على ذلك، النسب التي توجد بها قيم سالبة في البسط والمقام لمؤشرات الأداء المالي، حيث أن هذه القيم تظهر بنتائج موجب مما يؤدي إلى نتائج مضللة).

4- أن لا تكون الشركة قد تعرضت إلى عملية اندماج خلال الفترة 2005-2009، وذلك لأن عملية الاندماج تؤثر في قياس الأداء المالي.

وبناءً على الأسس السابقة فقد تم استبعاد إحدى عشرة شركة من المجتمع، وبلغ عدد الشركات التي تنطبق عليها شروط المجتمع (58) شركة والتي تشكل ما نسبته (84%) من الشركات المكونة لمجتمع الدراسة والبالغ عددها 69 شركة، وكان عدد التقارير المالية السنوية لهذه الشركات 290 تقريراً (58 شركة * 5 سنوات)، والتي تم الحصول عليها من الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية (مفوضية هيئة الأوراق المالية، 2011)، ولمدة خمس سنوات من الفترة الواقعة بين (2005-2009). ولقد تم الإنتهاء من تجميع البيانات والبدء بعمليات التحليل في النصف الأول من عام 2011 وتم إتمام الدراسة بصورتها الحالية في عام 2012.

مصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال المصادر والمراجع العلمية والكتب والبحوث والمقالات، وذلك من خلال إجراء مسح لهذه المصادر في المكتبات وعبر شبكة الانترنت في مجال الدراسة، كما تم تحليل محتوى التقارير المالية للشركات الصناعية للحصول على البيانات الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات.

مؤشر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي

الفقرات الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية
يعد تحديد الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ضرورياً كخطوة أولى للتعرف على البيانات الاجتماعية، وذلك

وجود علاقة بين حجم الشركة والقطاع الاقتصادي والربحية مع مستوى الإفصاح لجميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية. وفي المقابل أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بنوعية الشركة المدققة للحسابات (عالمية أو محلية).

مساهمة الدراسة في مجال المعرفة

هدفت الدراسات السابقة التي أجريت في الوطن العربي إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على محاسبة المسؤولية الاجتماعية فقط دون قياس أثرها على الأداء المالي للشركات، في حين أن هذه الدراسة تناقش محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال تطوير نموذج لقياس أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي. كما أن معظم الدراسات السابقة نوقشت في بيئات أعمال لبلدان صناعية متقدمة وشرق آسيوية، كالولايات المتحدة، والصين، وكندا، والسويد، وأستراليا، وبعض الدول الشرق آسيوية كإندونيسيا، وماليزيا، في حين أن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات القليلة التي تناقش هذا الموضوع في الوطن العربي وخصوصاً في بيئة الأعمال الأردنية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها دون تحيز، ويتم من خلال القيام بالمسح الشامل، الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة، لتفسيرها والوقوف على دلالاتها (الفرأ، ومقداد، 2004)، كما تم اعتماد المنهج التاريخي في استعراض الدراسات السابقة، أما طبيعة الدراسة فهي دراسة تطبيقية، حيث تم تطوير نموذج لقياس أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة.

مجتمع الدراسة

ينكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة، وقد بلغ عدد الشركات الصناعية المساهمة العامة المشمولة في مجتمع الدراسة (69) شركة وفق لتصنيف بورصة عمان (بورصة عمان، 2010).

إن مبررات اختيار المجتمع من الشركات الصناعية فقط تعود إلى:

أ- يعد القطاع الصناعي ذا أهمية وطبيعة إستراتيجية، حيث أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009 بلغ 24,1% (البنك المركزي، 2011)، مما يؤهله للقيام بدور إجتماعي كبير.

ب- يحظى هذا القطاع بالمرتبة الأولى على مستوى الأهمية النسبية لتوزيع القطاعات المستفيدة من قانون الإستثمار بما نسبته (79%) من مجمل الإستثمارات خلال فترة

الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية.
الجزء الثاني- يتكون من 16 فقرة استهدفت معرفة مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية.
الجزء الثالث- يتكون من 7 فقرات استهدفت معرفة مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع.
الجزء الرابع- يتكون من 7 فقرات استهدفت معرفة مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالإرتقاء بالمنتجات.

وبشكل عام هناك نوعان من مؤشرات الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي يمكن تطبيقها:

1- مؤشر لتقييم الجوانب السلبية والجوانب الإيجابية للمسؤولية الاجتماعية، حيث ان هناك جوانب سلبية متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية مثل استخدام الموارد غير الصديقة للبيئة، بالإضافة الى الجوانب الإيجابية مثل استخدام الطاقة النظيفة، واستهدفت هذه الدراسات تقييم واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من النواحي الإيجابية والسلبية، وحيث أن الجوانب السلبية قد تؤثر سلباً في الأداء المالي، وبالتالي فإن هذه الدراسات شجعت على ضرورة تأييد الجوانب الإيجابية للأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية (Inoue & Lee, 2011; Mahoney & Roberts, 2007).

2- مؤشر لاستكشاف واقع الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، من خلال تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية للأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية حول الأداء فيما تتجاهل تماماً الكشف عن أية نتائج سلبية (جوكرن، 2009).

وقد استخدمت الدراسة الحالية المؤشر من النوع الثاني الذي يهدف الى استكشاف مستوى إفصاح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وذلك لأن الدراسة الأولية (Pilot Study) وجدت أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تقوم بالإفصاح عن الجوانب الإيجابية فقط. وبناء على ما سبق تم تقييم مؤشر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية بحيث تم وضع الدرجة (1) في حال الإفصاح عن الفقرة ودرجة (0) في حالة عدم الإفصاح عن تلك الفقرة (جوكرن، Haniffa & Cooke, 2005; et al, 2006)، بحيث تحظى جميع الفقرات على القدر نفسه من الأهمية (Hossain et al, 2006).

ولضمان الموثوقية والمصدقية تم عرض مؤشر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مجموعة من الأكاديميين للإسترشاد بأرائهم وخبراتهم من أجل إخراجها بالشكل الذي يخدم الدراسة.

الفقرات الخاصة بقياس الأداء المالي:

لقد تم استخدام مؤشرين مختلفين لقياس الأداء المالي

بهدف التوصل إلى مؤشر الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية بحيث في اعتباره جميع الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية القابلة للقياس والتقرير عنها بطريقة عملية تقيد في تقييم المسؤولية الاجتماعية (بدوي وعثمان، 2000، ص 474). وقد تفاوتت الدراسات السابقة في تصنيف الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وبالرغم من اختلاف التصنيفات التي تواجه عملية تحديد الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً بين الدراسات على أربعة أنشطة اجتماعية أساسية يمكن أن تمارس من خلالها الشركات مسؤولياتها الاجتماعية: الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بالإرتقاء بالمنتجات (الفضل واخرون، 2002، ص171؛ حنان، 2003، ص255). ومع أن هذا التصنيف يحتوي على أربعة أنشطة إجتماعية فقط، فإنه باستعراض ما اشتمل عليه كل نشاط يتضح احتواءه على نطاق واسع من المتغيرات الاجتماعية (بدوي وعثمان، 2000، ص475)، ونجد ذلك يتوافق مع ما تم وضعه من قبل جمعية المحاسبين القومية في الولايات المتحدة الأمريكية (ميدة، 2005).

وبناء على ما سبق فقد قام الباحث بإعداد البنود الخاصة بمؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كما يظهر في الملحق (1)، على أساس المعايير التالية: 1- البنود المستخرجة من القوانين والأنظمة والتعليمات في الأردن حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية. 2- البنود المستخرجة من الدراسات السابقة حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الأردن. 3- البنود المستخرجة عموماً في البلدان الأخرى غير الأردن حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وقام الباحث بإجراء دراسة أولية (pilot study) تضم 10% من مجتمع الدراسة، مختارة عشوائياً من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وذلك بهدف تحديد البنود الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية الأكثر تطبيقاً في القطاع الصناعي الأردني (Kang, 2010; Fauzi & Idris, 2010; Haniffa & Cooke, 2005; et al, 2010)، حيث أن العديد من البنود لا يمكن تطبيقها في البيئة الأردنية، ومن الأمثلة على ذلك الإفصاح عن توظيف الأقليات في الشركات او الإفصاح عن المساواة بين الجنسين في التعيينات (Mahoney & Roberts, 2007)، وبناء على ما سبق، كان مؤشر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية يحتوي على 39 فقرة لقياس محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وذلك وفق الأجزاء الآتية:

الجزء الأول- يتكون من 9 فقرات استهدفت معرفة مستوى

2008)، لبيان مدى اتباع البيانات المتعلقة بالأداء المالي (العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين) للتوزيع الطبيعي. ويظهر الجدول (1) أن القيمة المحسوبة للبيانات الخاصة بالأداء المالي (العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين) أكبر من مستوى الدلالة (5%) وبالتالي فإن البيانات الخاصة بالأداء المالي (العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين) تتبع التوزيع الطبيعي، ولقد تحقق ذلك بعد ما تم تحويل البيانات.

2- تم استخدام اختبار (Durbin- Watson) لبيان الارتباط الذاتي. حيث يُظهر الجدول (1) أن قيم اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية 5% تقع بين (1.5-2.5) وعلية فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات (حمدان، 2012ب؛ حمدان، 2011).

3- تم استخدام اختبار (Goldfield- Quandt) لبيان تجانس البيانات في نموذج الإنحدار، إذ يُظهر الجدول (1) أن قيم (λ) الخاصة بدراسة فرضيات الدراسة أقل من قيمة (F) الجدولية التي تساوي (1.00) مما يعني وجود تجانس في البيانات (أمين، 2008).

4- تم استخدام معامل تضخم التباين (VIF) لبيان عدم وجود الإزدواج الخطي بين الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، ويظهر الجدول (1) أن قيمة معامل تضخم التباين أقل من 10 وبالتالي فإنه لا يوجد إزدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة (حمدان، 2012ب؛ حمدان، 2011).

للشركة كل على انفراد وكما هو موضح أدناه:
المؤشر الأول: يمثل العائد على الموجودات والذي يقيس كفاءة الشركة في استخدام أصولها خلال السنة المالية (Inoue & Lee, 2011) ويتم قياسها من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الموجودات (بورصة عمان، 2011).
المؤشر الثاني: يمثل العائد على حقوق المساهمين والذي يقيس كفاءة الشركة في استخدام حقوق المساهمين خلال السنة المالية (Kang et al, 2010) ويتم قياسها من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حقوق المساهمين (بورصة عمان، 2011).

التحليل الإحصائي

يتضمن هذا الجزء الشروط الواجب توافرها لاختبار الفرضيات، ومن ثم تطبيق مؤشر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على مجتمع الدراسة، ثم اختبار الفرضيات.

الشروط الواجب توافرها لاختبار فرضيات الإنحدار:

قبل البدء باختبار الفرضيات، قام الباحثون باختبار فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ولغرض تطبيق نموذج الإنحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، تم التحقق من الشروط التالية الواجب توافرها بعد معالجة البيانات المدروسة بالطرق الإحصائية المعروفة كما هو موضح في الجدول (1) على النحو الآتي:

1- تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) (أمين،

الجدول (1): الشروط الواجب توافرها لطريقة المربعات الصغرى العادية OLS

المستخدمة في تقدير معالم الإنحدار الخطي المتعدد

عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة				تجانس البيانات		الارتباط الذاتي للبيانات		التوزيع الطبيعي	
X4	X3	X2	X1	الفرضية الثانية	الفرضية الاولى	ROE	ROA	ROE	ROA
VIF				Goldfield- Quandt		Durbin- Watson		K-S	
1.274	1.597	1.367	1.330	$\lambda = 1.295$	$\lambda = 0.940$	2.065	1.927	$\alpha = 0.200$	$\alpha = 0.094$

المسؤولية الاجتماعية كان للأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمستوى إفصاح (62.75%)، في حين أن أقل مستوى إفصاح للأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية كان للأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمستوى إفصاح (38.67%)، وهذا يشير إلى عدم اهتمام ووعي الشركات الصناعية المساهمة بهذه الأنشطة.

مستوى الإفصاح للأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي:

يعرض الجدول (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لكل من الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.

يوضح الجدول (2) ما يلي:

1- إن أعلى مستوى إفصاح للأنشطة الخاصة بمحاسبة

2- إن الوسط الحسابي لنسبة العائد على حقوق المساهمين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بلغ (3.02%) وهي أعلى من الوسط الحسابي لنسبة العائد على الموجودات لهذه الشركات البالغة (2.42%).

الجدول (2): الاحصاءات الوصفية للأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والاداء المالي

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الانشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية	38.67%	2.11
الانشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية	62.75%	2.24
الانشطة الخاصة بخدمة المجتمع	42.57%	1.55
الانشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات	62.14%	1.38

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على الموجودات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. ولإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار تحليل الإنحدار المتعدد من أجل التعرف على تأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على الموجودات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية كما في الجدول (3)، بحيث أن نموذج الإنحدار الخطي ظهر كالتالي:

$$ROA = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + e$$

مع العلم بأن: ROA: العائد على الموجودات، B: ميل المعاملات، X_1 : الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، X_2 : الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، X_3 : الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، X_4 : الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات، E: الخطأ المعياري.

يوضح الجدول (3) النتائج التالية:

1- إن مستوى الدلالة لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على الموجودات في الشركات الصناعية المساهمة العامة بلغ (0.000)، وأن هذا العامل ذو دلالة معنوية إحصائية عند مستوى أقل من (0.05)، وبذلك لا تقبل الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، وهو أنه يوجد أثر للإفصاح عن للأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على الموجودات للشركات الصناعية المساهمة العامة.

2- إن مستوى الدلالة الإحصائية لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية على العائد على

الموجودات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بلغ (0.112)، وأن مستوى الدلالة الإحصائية لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية على العائد على الموجودات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بلغ (0.926)، وأن مستوى الدلالة الإحصائية لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع على العائد على الموجودات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بلغ (0.562)، وأن هذه العوامل ذات دلالة معنوية إحصائية عند مستوى أكبر من (0.05) وبذلك تقبل الفرضية العدمية ولا تقبل الفرضية البديلة، وهو أنه لا يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية والأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية والأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع على العائد على الموجودات للشركات الصناعية المساهمة العامة.

3- إن مستوى الدلالة الإحصائية لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات على العائد على الموجودات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بلغ (0.030)، وأن هذا العامل ذو دلالة معنوية إحصائية عند مستوى أقل من (0.05) وبذلك لا تقبل الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، وهو أنه يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات على العائد على الموجودات للشركات الصناعية المساهمة العامة. كما تُشير النتائج أن قيمة (B) تساوي (0.346)، أي أن الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات تؤثر إيجابياً في العائد على الموجودات.

الفرضية الثانية

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق المساهمين للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الجدول (3): نتائج اختبار تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على الموجودات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

X ₄	X ₃	X ₂	X ₁	المتغيرات المستقلة	
0.346	0.230	0.009	0.169	قيمة (B)	
2.185	1.452	0.093	1.594	T المحسوبة	
0.140	0.105	0.006	0.105	قيمة (Beta)	
0.030	0.148	0.926	0.112	.000	مستوى الدلالة (Sig)
				290	عدد المشاهدات
				0.062	Adjusted R ²
				5.815	F المحسوبة

الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع على العائد على حقوق المساهمين للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بلغ (0.150)، وإن هذه العوامل ذات دلالة معنوية إحصائياً عند مستوى أكبر من (0.05)، وبذلك نقبل الفرضية العدمية ولا نقبل الفرضية البديلة، وهو أنه لا يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية والأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية والأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع على العائد على حقوق المساهمين للشركات الصناعية المساهمة العامة.

3- إن مستوى الدلالة الإحصائية لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات على العائد على حقوق المساهمين للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بلغ (0.002)، وإن هذا العامل ذو دلالة معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) وبذلك لا نقبل الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهو أنه يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات على العائد على حقوق المساهمين للشركات الصناعية المساهمة العامة. كما تشير النتائج أن قيمة (B) تساوي (0.313)، أي أن الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات تؤثر إيجابياً في العائد على حقوق المساهمين.

تفسير نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقسيم الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة أنشطة (الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات)، ودراسة أثر الإفصاح عن كل نشاط من الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية كما هو موضح في الجدول (5).

وللإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار تحليل الانحدار المتعدد من أجل التعرف على تأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق المساهمين للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية كما في الجدول (4)، بحيث أن نموذج الانحدار الخطي ظهر كالتالي:

$$ROE = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + e$$

مع العلم بأن: ROE: العائد على حقوق المساهمين، B: ميل المعاملات، X₁: الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، X₂: الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، X₃: الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، X₄: الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات، E: الخطأ المعياري.

يوضح الجدول (4) النتائج التالية:

1- إن مستوى الدلالة لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق المساهمين في الشركات الصناعية المساهمة العامة بلغ (0.000)، وإن هذا العامل ذو دلالة معنوية إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05) وبذلك لا نقبل الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهو أنه يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق المساهمين للشركات الصناعية المساهمة العامة.

2- إن مستوى الدلالة الإحصائية لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية على العائد على حقوق المساهمين للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بلغ (0.189)، وإن مستوى الدلالة الإحصائية لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية على العائد على حقوق المساهمين للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بلغ (0.685)، وإن مستوى الدلالة الإحصائية لتأثير الإفصاح عن

الجدول (4): نتائج اختبار تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق المساهمين للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

X ₄	X ₃	X ₂	X ₁	المتغيرات المستقلة	
0.313	0.147	-0.026	.090	قيمة (B)	
3.079	1.445	-0.407	1.318	T المحسوبة	
0.197	0.103	-0.027	0.086	قيمة (Beta)	
0.002	0.150	0.685	0.189	.000	مستوى الدلالة (Sig)
				290	عدد المشاهدات
				0.073	Adjusted R ²
				6.730	F المحسوبة

الجدول (5): ملخص أثر الإفصاح عن كل نشاط من الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي

المتغيرات	العائد على الموجودات	العائد على حقوق المساهمين
الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية	0	0
الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية	0	0
الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع	0	0
الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات	+	+

ينعكس إيجابيا على أداء الشركة ماليا وتعزيز حصتها السوقية أيضا.

وبالتالي هذه النتيجة تدعم ما ذهبت إليه نظريات تكلفة العقد لأصحاب المصالح ونظرية الأداء الجيد، وهذه النتائج جاءت مطابقة لما جاءت به الدراسات (Kacperczyk, 2009; Tsoutsoura, 2004; Berman et al. 1999).

ب- يمكن تفسير عدم وجود أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية على الأداء المالي في أن اصحاب المصالح لهذه الشركات يميلون الى الاهتمام بإنتاج منتجات خاضعة الى معايير معينة حسب متطلبات ومواصفات معينة دون الاهتمام بالجانب البيئي لهذه المنتجات، كما ان الإستثمار المتوقع بالأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية قد يحقق عوائد منخفضة لأن الإنفاق في هذا المجال يزيد من التكاليف التشغيلية التي لا يكون لديها أثر أو قد تؤثر سلباً في الأداء المالي.

من ناحية أخرى قد يكون المستثمرين أقل ميلاً إلى الإستثمار في مجال البيئة لعدم اقتناعهم بالعائد المالي المتوقع من هذا الاستثمار، وتدعم هذه النتائج ما ذهبت إليه نظرية التكاليف الخاصة، التي توضح أن الإستثمار في الأنشطة

أظهرت نتائج الجدول (5) أن الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات تؤثر إيجابياً في العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين، في حين لم يوجد أي أثر للأنشطة الأخرى على العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين. ويتم تفسير ذلك كما هو مبين أدناه:

أ- يمكن تفسير وجود أثر ايجابي للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات على الأداء المالي بأن الاستثمار بهذه الأنشطة يعزز من سمعتها لدى المستهلك، حيث تعطي فكرة على حرص الشركات على إرضاء عملائها بتحسين جودة المنتجات، وهذا يعكس حرص الشركات على استخدام خطوط إنتاج ذات كفاءة تشغيلية عالية وبقل من استخدام الشركات لخطوط إنتاجية معيبة، وفي المقابل فإن المستهلكين يقومون بالإقبال على هذا النوع من الشركات مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي لها.

من ناحية أخرى فإن حرص الشركات على تحسين نوعية المنتجات هو فرصتها لتعزيز مكانتها السوقية لدى المستهلك، وحصول الشركات على شهادات الجودة مثل الأيزو 9000 وغيرها والإعلان عن ذلك يهدف بالدرجة الأولى إلى زرع الثقة لدى المستهلك بأن جودة المنتجات هي أولوية لدى الشركة مما

كما يبرر عدم وجود هذه العلاقة أن مديري الشركات أحياناً قد يبررون فشلهم في تحقيق أرباح من خلال الانخراط بالأنشطة الاجتماعية تلبية لواجبهم المجتمعي، وهذا قد ينعكس سلباً على الأداء المالي أو قد يؤدي إلى عدم تحسينه. وهذه النتائج جاءت مشابهة لما جاءت به دراسات (Mahoney & Roberts, 2007) و (Inoue & Lee, 2011).

توصيات الدراسة

1- تشجيع الشركات الصناعية المساهمة العامة على الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات، وتشجيع الشركات الصناعية المساهمة العامة على تجنب الاستثمار في الأنشطة الأخرى وذلك بهدف تحسين الأداء المالي للشركات.

2- تشجيع المستثمرين على زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، والاستثمار في الشركات الصناعية التي تولي اهتماماً بالمسؤولية الاجتماعية، خصوصاً الشركات التي تقوم بالاستثمار بالأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات.

3- تطوير التشريعات القانونية المتعلقة بالإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية بما يلبي احتياجات المستفيدين، حيث أن التشريعات الحالية فيها شيء من القصور، فعلى سبيل المثال جاءت تعليمات هيئة الأوراق المالية بإجبار الشركات على الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية والأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع بشكل عام، حيث ورد في المادة (4) الفقرة (19) من هذه التعليمات أن يتضمن التقرير السنوي للشركات المدرجة في بورصة عمان البند التالي "مساهمة الشركة في حماية وخدمة المجتمع المحلي"، دون تحديد البنود الواجب توفرها في كل نشاط من هذه الأنشطة، وهذا يستدعي أن تكون هناك تشريعات تفصيلية متعلقة بهذه البنود، بحيث تكون موحدة لجميع الشركات.

4- توجيه اهتمام المستثمرين نحو المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية بما يساهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وذلك من خلال توعيتهم بضرورة توجيه اهتمامهم على كافة البنود الواردة في التقارير المالية السنوية المالية منها وغير المالية، وعدم تركيزهم على بعض المؤشرات المالية فقط.

5- العمل على إنشاء مؤسسات مستقلة (حكومية، خاصة) تُعنى بتوعية الشركات في الاستثمار بالأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، ونشر هذه التقارير بشكل دوري، مما يساعد الشركات والمستثمرين على زيادة الإهتمام في هذه الأنشطة.

6- زيادة الإهتمام في الجانب الأكاديمي والبحثي في مجال الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء

البيئية تتسبب تكاليف فقط دون تحقيق أرباح، كما أن المسؤولية الاجتماعية تجاه هذه الأنشطة تضر بالشركات ولا تحسن الأداء المالي.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن بعض الشركات الصناعية مثل الشركات الكيماوية وشركات الأدوية قد يكون لديها مشاكل فيما يتعلق بالتلوث وبالتالي يؤدي ذلك إلى عدم شعورها بالمسؤولية الاجتماعية مما يجعلها من الشركات غير المفضلة لدى المستثمرين وبالتالي لا ينعكس هذا على أدائها المالي أو حتى في بعض الأحيان قد يؤثر في أدائها المالي سلباً.

وهذه النتائج جاءت مطابقة لما جاءت به الدراسات (Inoue & Lee, 2011; Kacperczyk, 2009; Donaldson & Preston, 1995).

ج- يمكن تفسير عدم وجود أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية على الأداء المالي، إلى عدم وجود وعي لدى الشركات لهذه الاستثمارات أو بسبب الفشل في تنفيذ موظفيها بشأن المسؤولية الاجتماعية، وهذا من شأنه أن يدفع الشركات إلى الاكتفاء بمهارات الموظفين الحالية دون الحاجة إلى تنميتها أو تطويرها، وبالتالي لا يؤدي في النهاية إلى التأثير على الأداء المالي لهذه الشركات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم قدرة الشركات على تلبية احتياجات موظفيها من دورات تدريبية وتعليم وزيادة مهارات وكفاءات لدى هؤلاء الموظفين قد يؤدي إلى عدم اهتمام الموظفين بمسؤوليتهم الاجتماعية، وهذا من شأنه أن لا ينعكس إيجاباً على الأداء المالي.

وعدم هذه النتائج ما ذهبت إليه نظرية التكاليف الخاصة، حيث أظهرت أن الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر سلباً على الأداء المالي، وهذه النتائج جاءت مطابقة لما جاءت به دراسة (Inoue & Lee, 2011). إلا أنها اختلفت مع نتائج دراسة (Berman et al., 1999).

د- يمكن تفسير عدم وجود أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع على الأداء المالي، بأن الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع لا تؤثر مباشرة في الأداء المالي، حيث أن التكاليف المتوقعة من هذه الأنشطة قد تكون أكبر من المنافع المتوقعة منها، وبالتالي فإن الاستثمار في هذه الأنشطة قد لا يؤثر على الأداء المالي لهذه الشركات.

إضافة إلى ذلك، قد يكون البيئة التي تعمل فيها الشركات معقدة وتتطلب قيود اجتماعية معينة، مما يبرر ارتفاع التكاليف التي توجد بها هذه الشركات لتلبية هذه القيود، مما قد يؤثر في الأداء المالي لهذه الشركات سلباً أو لا ينعكس على الأداء المالي لهذه الشركات.

2- إجراء دراسات مستقبلية للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية عن طريق منح كل نشاط أهمية مختلفة عن الأخرى، فعلى سبيل المثال قد تهتم الصناعات الكيماوية بالإفصاح عن أنشطة متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية مختلفة عن الصناعات الكهربائية، وهذا يتطلب منح وزناً نسبياً لكل نشاط حسب أهميته، وبالتالي قد يتطلب ذلك إعداد استبيان لبيان أهمية كل نشاط من الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية لكل صناعة، ومن ثم إعداد مؤشر إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مرجح بهذه الأوزان.

3- إجراء دراسات مستقبلية للإفصاح عن الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية للأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث أن معظم الدراسات السابقة ركزت على الجوانب الإيجابية للمسؤولية الاجتماعية، بينما الجوانب السلبية لهذه الأنشطة (على سبيل المثال: استخدام الموارد غير الصديقة للبيئة) لا تظهرها الشركات لخوفها من أثرها السلبى على الأداء المالى.

4- إجراء دراسات في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال التقارير المرحلية والنشرات التي تصدرها الشركات دورياً، وأيضاً من خلال المواقع الالكترونية لهذه الشركات.

5- دراسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال إجراء مقابلات مع المهتمين في هذا المجال (المشرعين، المستثمرين، الادارة)، من أجل زيادة فهم وتوعية أصحاب المصالح بهذا المجال وعدم الاكتفاء بدراسة المسؤولية الاجتماعية من خلال الاستبيان ومؤشر المسؤولية الاجتماعية.

جربوع، يوسف، 2007، "مدى تطبيق القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة" مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص 239-281.

جوكرن، سوبير، 2009، مؤشر البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) للأسواق الناشئة" بحث مقدم في المؤتمر الثاني بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات "الاستثمار وممارسات العمل المسؤل، القاهرة (23) اذار 2009.

حمدان، علام، 2011، أثر الحيطه والحذر المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، ص 415-433.

حمدان، علام، 2012، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات

المالي في الدول العربية، وخصوصاً في الاردن حيث أن الدراسات السابقة ركزت الإفصاح عن على المسؤولية الاجتماعية دون فحص أثرها على الأداء المالى، ونجد أن الدول المتقدمة زاد اهتمامها بهذا الجانب بعد حدوث الازمة المالية العالمية عام 2008، وبالتالي زيادة الاهتمام في هذا الجانب قد يؤدي الى توافر مجالات اوسع اكااديمياً في الجامعات والمعاهد قد يساعد على زيادة فهم هذا الموضوع.

7- تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى ملاك ومدراء وموظفي الشركات بحيث يتم التركيز على توحيد مصالح الملاك المدراء والموظفين وتعزيزها اجتماعياً، وذلك لأن عدم وجود اثر للمسؤولية الاجتماعية أو وجود أثر سلبي على الأداء المالى للشركات قد يكون سببه تضارب مصالح الملاك والإدارة والموظفين، وهذا سببه عدم وجود وعي لدى هؤلاء بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

8- زيادة الاهتمام بالبحث والتطوير كعامل هام في تحسين الأداء المالى للشركات، حيث أن تعزيز المعرفة بأحدث الأساليب ووسائل الإنتاج قد يؤدي إلى تحسين الأداء المالى للشركات، وهذا بدوره يعكس إيجابياً على دور هذه الشركات في التقدم التكنولوجي والمعرفي في المجتمع.

مقترحات لدراسات مستقبلية

1- إجراء الدراسات المشابهة لهذه الدراسة على القطاعات المختلفة الاخرى (قطاع الخدمات، القطاع المالى)، إذ أن اختلاف القطاعات وما يحكمها من قوانين وأنظمة وتعليمات قد يؤثر على ممارسات الشركات تجاه المسؤولية الاجتماعية.

المراجع

أمين، أسامة، 2008، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، القاهرة، (لان).

بدوى، محمد وعثمان، الاميرة، 2000، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية المعاصرة، الإسكندرية: منشأة المعارف.

بدوى، محمد، 2007، المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

البناء، بشير، 1988، المسؤولية الاجتماعية كمنظور معاصر لفرض الوحدة المحاسبية ودوره في اختيار المشروعات الاستثمارية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الأول، المنصورة.

البنك المركزي، 2011، المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، متاح في 2011/6/25:

http://www.cbj.gov.jo/uploads/annual_table1_ar.pdf

- http://exchange.jo/ar/node/866
 ميدة، ابراهيم، 2005، نموذج مقترح لتطبيق نظام التكلفة على اساس النشاط ABC في مجال المسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد 2، ص 313-275.
- Alexander, G.J., Buchholz, R.A., 1978. Corporate social responsibility and stock market performance. *Academy of Management Journal* 21, 3, 479-486.
- Berman, S.L., Wicks, A.C., and Jones, T.M. 1999. Does stakeholder orientation matter? The relationship between stakeholder management models and firm financial performance. *Academy of Management Journal*, 42,5, 488- 506.
- Brammer, S., and Millington, A. 2005. Corporate reputation and philanthropy: an empirical analysis. *Journal of Business Ethics*, 61,29-44.
- Bremner, C. 2009. Sustainable tourism moves slowly in the right direction. Retrieved from:
- Donaldson, T. and Preston, L. E. 1995. The stakeholder theory of the corporation: concepts, evidence, and implications. *Academy of Management Review*, 20,1, 65- 91.
- Fauzi, H and Idris, K. M. 2010. The Relationship of CSR and Financial Performance: New Evidence from Indonesian Companies. *Social and Environmental Accounting*.3. 1. Retrieved from:
- Fauzi, H. and Mahoney, L. S. and Rahman, A. A. 2007. The Link Between Corporate Social Performance and Financial Performance: Evidence from Indonesian Companies. *Social and Environmental Accounting*.1, 1, 149-159.
- Fauzi, H. 2009. The Determinants of the Relationship of Corporate Social Performance and Financial Performance: Conceptual Framework. *Social and Environmental Accounting*.2, 2, 233-259.
- Gao, S.S. and Heravi, S, and Xiao, J. Z. 2005. Determinants of corporate social and environmental reporting in Hong Kong: a research note. *Accounting Forum*. 29,233-242.
- Godfrey, P. C., and Hatch, N. W. 2007. Researching corporate social responsibility: an agenda for the 21st century. *Journal of Business Ethics*, 70,87-98.
- Gray, R., Kouhy, R. and Lavers, S. 1995, Corporate social and environmental reporting: a review of the literature and a longitudinal study of UK disclosure, *Accounting Auditing and Accountability Journal*, 8, 2, 47-77.
- الاقتصادية والإدارية، مجلد 20، العدد 1، ص 301-265.
 حنان، رضوان حلوة، 2003، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، عمان: دار وائل للنشر.
- خامرة، الطاهر، 2007، "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة-حالة سوناطراك"، أطروحة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة:الجزائر.
- الدعاس، عبدالله، 2010، "ادارة الجودة واثرها في تحسين الاداء المالي- دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الاردنية"، دراسات، مجلد 37، العدد1، ص 113-93
 شعشاعة، ماهر، 1991، "محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على الشركات الصناعية المساهمة العامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية: عمان.
- عبد الحسين، مجيد، 2006، "ادراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية والإفصاح عنها في التقارير المالية- دراسة ميدانية"، القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 4، ص 205-171.
- عبد الغني، 2006، "قراءة في الاداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد 4، ص 41-48.
- العناتي، رضوان، 2009، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الاردنية، بحث مقدم في المؤتمر الدولي السابع بعنوان تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال-التحديات-الفرص-الافاق، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان (10-11) تشرين ثاني 2009.
- النفاد، فداغ، 2008، "مشكلات وحالات محاسبية"، عمان: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع.
- فرح، عبد الزراق ورياض الهنداوي، 2011، "مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة، دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي 2007-2008"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 7، عدد 2، ص 273-294.
- الفضل، مؤيد وعبد الناصر نور، وعلي الدوغجي، 2002، المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمان: دار المسير للنشر والتوزيع.
- مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، 2005، "تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق"، رقم (2005/257)، عمان: هيئة الأوراق المالية.
- محمد، محمد، 2000، "قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة"، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- مطر، محمد، 2004، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح"، عمان: دار وائل للنشر.
- مقداد، محمد والفرا ماجد، 2004، مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية، دار المقداد للطباعة، الطبعة الأولى.
- الموقع الرسمي لبورصة عمان، 2010، متاح في 2010/9/16:

- responsibility and corporate reputation: The case of the Arthur Andersen Enron audit failure. *Journal of Accounting and Public Policy*. 29 (2010) 160–176.
- Luo, X. and Bhattacharya, C. B. 2006. Corporate social responsibility, customer satisfaction, and market value. *Journal of Marketing*, 70, 1-18.
- Macarulla, F, and Talalweh, M. 2012. Voluntary Corporate Social Responsibility Disclosure: A Case Study of Saudi Arabia. *Jordan Journal of Business Administration*, 8, 4, 815 -830.
- Mahoney, L. and Roberts, R. W. 2007. Corporate social performance, financial performance and institutional ownership in Canadian firms. *Accounting Forum*. 31, 233-253.
- Margolis, J. D., and Walsh, J. P. 2003. Misery loves companies: rethinking social initiatives by business. *Administrative Science Quarterly*, 48, 268-305.
- McWilliams, A., and Siegel, D. 2000. Corporate social responsibility and financial performance: correlation or misspecification?. *Strategic Management Journal*, 21, 603-609.
- Ndemanga, D. A., and Koffi, E. T. 2009. Ownership Structure, Industry sector and Corporate Social Responsibility (CSR) practices: - The case of Swedish listed companies. unpublished thesis, University of Gothenburg. Swedish.
- Orlitzky M, Schmidt FL, Rynes SL. 2003. Corporate social and financial performance. A meta-analysis. *Organization Studies* 24, 3. 403-441.
- Pava. M. L. and Krausz J. 1996. The association between corporate social responsibility and financial performance: The paradox of social cost. *Journal of Business Ethics* 15, 3. 321-357.
- Raar, J. 2007. Reported social and environmental taxonomies: a longer-term glimpse. *Managerial Auditing Journal*. 22. 8. 840-860.
- Rahahleh, M, Y and Sharairi, J A. 2008. The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan. *International Management Review*. 4. 2.5- 17.
- Shane P. B. and Spicer B. H. 1983. Market response to environmental information produced outside the firm. *Accounting Review* 58, 3, 521–538.
- Tsoutsoura, M. H. 2004. Corporate Social Responsibility and Financial Performance. Center for Responsible
- Griffin J, and Mahon J. 1997. The corporate social performance and corporate financial performance debate: Twenty-five years of incomparable research. *Business and Society* 36 (1): 5-31.
- Guney, Y. 2010. The Relationship Between Corporate Social and Financial Performance: DO Endogeneity, Non-Linearity and Adjustment Issues Matter?. *Proceedings of the FMA European Conference*. Hamburg, 9 - 11 June.
- Guthrie, J. and Cuganesan, S. and Ward, L. 2008. Industry specific social and environmental reporting: The Australian Food and Beverage Industry. *Accounting Forum*. 32, 1-15.
- Haniffa, R. M. and Cooke, T. E. 2005. The impact of culture and governance on corporate social reporting. *Journal of Accounting and Public Policy*. 24, 391-430.
- Henderson, J. C, 2007. Corporate social responsibility and tourism: hotel companies in Phuket, Thailand, after the Indian Ocean tsunami. *International Journal of Hospitality Management* 26, 228–239.
- Hossain, M. Islam, K. and Andrew, J. 2006. Corporate social and environmental disclosure in developing countries: evidence from Bangladesh. in *Proceedings of the Asian Pacific Conference on International Accounting*. Hawaii, October.
- <http://repositories.cdlib.org/crb/wps/7>.
- <http://ssrn.com/abstract=1694284>
- http://www.euromonitor.com/Sustainable_Tourism_Moves_Slowly_in_the_Right_Direction.
- <http://www.kld.com/research/stats/indicators.html>.
- Inoue, Y. and Lee, S. 2011. Effects of different dimensions of corporate social responsibility on corporate financial performance in tourism-related industries. *Tourism Management*. 32, 790-804.
- Kacperczyk, A. 2009. With greater power comes greater responsibility? Takeover protection and corporate attention to stakeholders. *Strategic Management Journal*, 30, 261- 285.
- Kang, K. H. and Lee, S., and Huh, C. 2010. Impacts of positive and negative corporate social responsibility activities on company performance in the tourism industry. *International Journal of Hospitality Management*, 29, 72-82.
- KLD. 2010. Rating indicators. Retrieved from: <http://www.kld.com/research/stats/indicators.html>.
- Linthicum, C. Reitenga, A L and Sanchez, J M. 2010. Social

Waddock, S. A., and Graves, S. B. 1997. The corporate social performance-financial performance link. *Strategic Management Journal*, 18, 4, 303-319.

Wright P. and Ferris S. 1997. Agency conflict and corporate strategy: The effect of divestment on corporate value. *Strategic Management Journal* 18, 1, 77-83.

Business Working Paper Series, Paper 7. Retrieved on March 3, 2004 from:

Ullmann, A. 1985. Data in search of a theory: a critical examination of the relationships among social performance, social disclosure, and economic performance. *Academy of Management Review* 10, 3, 540-577.

The Effect of Social Responsibility Accounting Disclosure on The Financial Performance of Jordanian Industrial Companies

*Bilal Fayiz Omar, Eshaq Mahmmoed Al Shaar, Nidal Omar Zalloum **

ABSTRACT

The main objective of this study is to examine the effect of social responsibility accounting disclosure (SRAD) on financial performance for Jordanian industrial companies. The SRAD is divided into four dimensions: environmental issues, human resources, community relations and product quality.

A content analysis design was adopted and a SRAD index was constructed covering all the activities related to the four dimensions above. A sample of 58 industrial companies for five years (2005-2009) was selected to fulfill the objective of the study. Multiple regression analysis was used in order to achieve the main objective of the study. In regards the effect of the SRAD dimension of the company's financial performance, the study found that the product quality activities increase the financial performance, while the other dimensions were not affected. Finally, the study discusses the implications of the importance of SRAD in Jordan, recommendations for improving SRAD in Jordan.

Keywords: Social Responsibility Accounting Disclosure, Financial Performance, Jordanian Industrial Companies

* Faculty of Administrative and Financial Sciences, Petra University, Amman, Jordan; and Faculty of Business, Al-Balqa Applied University, Al-Salt, Jordan (2,3). Received on 13/3/2012 and Accepted for Publication on 6/3/2014.